Issue 6266 Wednesday 6/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6266 الاربعاء 30 من جمادى الاولى 1440 هـ 6 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

مدى قانونية تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد؟

عمار رحيم الكناني
بغداد

أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي امرا ديوانيا رقم (70) بتاريخ 2018/3/31 والذي بموجبه تم تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد والذي يكون برئاسته وعضوية عضوين من مجلس القضاء الأعلى ورئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة النزاهة وممثل عن مكاتب المفتشين العمومي (مفتش عام وزارة الداخلية/منسقا) ومكتب رئيس مجلس الوزراء مقررا وجاء هذا الأمر الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء بوصفه قرارا اداريا مخالفا لأحكام الدستور العراقي لعام 2005 والقانون وذلك للأسباب التالية:-

اولا- هناك مبدأ يسمى مبدأ التدرج الهرمي للتشريعات او مبدأ التدرج التشريعي والمقصود بأن التشريعات الدولية والوطنية ليست بدرجة واحدة او مرتبة واحدة او نوع واحد وإنما هي تتدرج من حيث قوتها والزاميتها فيوجد في القمة التشريع الأساسي الدستور ثم يأتي بعده القانون والذي يجب أن لا يخالف الدستور ثم الأنظمة والتعليمات والتي تأتي متوافقة مع الدستور والقانون ولاتخالفه ثم تأتي بعد ذلك القرارات الإدارية . لذلك جاء القرار الإداري(الامرالديواني) الصادر من رئيس مجلس الوزراء مخالف لقانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 من حيث التدخل بعمل واختصاصات هيئة النزاهة التي نص الدستور العراقي لعام 2005 على تشكيلها على وفق أحكام المادة(102)منه وعليه لا يجوز لقرار إداري الذي يأتي في المرحلة الأخيرة من التدرج التشريعي أن يخالف الدستور والقانون والأنظمة والتعليمات.

ثانيا – نص الامر الديواني في الفقرة (4) منه على (ممثل عن مكاتب المفتشين العموميين مفتش وزارة الداخلية يكون منسقا) والسؤال للسيد رئيس مجلس الوزراء ماهي المعايير التي تم بموجبها اختيار مفتش وزارة الداخلية منسقا؟ علما ان مفتش وزارة الداخلية عين حديثا قبل شهر او اكثر ولماذا لم يتم اختيار مفتش عام من هو أكثر خبرة منه؟ وهل تم اختياره بناء على قانون اوترشيح من قبل مكاتب المفتشين العموميين ام للرأي الشخصي لرئيس مجلس الوزراء؟

ثالثا- نصت الفقرة(ثانيا) من الأمر الديواني على مجموعة من المهام التي يتولى المجلس الأعلى لمكافحة الفساد القيام بها وعند قراءة تلك المهام من الفقرة رقم (1)إلى الفقرة (7) نجدها جميعا ضمن اختصاصات هيئة النزاهة التي نص عليها قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 في المادة (3) منه فعلى سبيل المثال الامر الديواني في الفقرة (ثانيا/2) نص على أن (الاشراف على استكمال الاطرالقانونية وإعادة المنظومة التشريعية وسد الثغرات التي ينفذ منها الفساد) وهذا من اختصاصات هيئة النزاهة في المادة (3/رابعا) والتي ونصت على أن (إعداد مشروعات قوانين فيما يساهم في منع الفساد ومكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية....) ومن ثم فإن القيام بهذه الاختصاصات التي نص عليها قانون هيئة النزاهة من قبل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد يعد اغتصاب لحق هيئة النزاهة بموجب القانون وخرق للقانون من خلال إصدار قرارا اداريا (الامر الديواني) لأن القوة الإلزامية للقرار الإداري أقل من القانون وهذا يخالف مبدأ التدرج التشريعي علما ان القانون لا يعمل اويلغى الابموجب قانون يصدر من السلطة التشريعية وليس قرار اداري يصدر من السلطة التنفيذية الذي بموجب هذا الامر يجعل المجلس الاعلى للفساد فوق هيئة النزاهة بدون مسوغ قانوني.

مكافحة فساد

رابعا- نصت الفقرة (8) من الأمر الديواني على أن(القيام بأية مهام يعهدها رئيس مجلس الوزراء للمجلس استنادا لصلاحياته بموجب القوانين النافذة منها) السؤال هنا ماهي القوانين النافذة التي منحت لرئيس مجلس الوزراء الصلاحيات حتى يخولها للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد بخصوص الفساد؟ فهذا قانون هيئة النزاهة فهي هيئة مستقلة إداريا وماليا وليس هناك لرئيس مجلس الوزراء أية صلاحيات كذلك الحال بالنسبة لقانون ديوان الرقابة المالية رقم (31) لسنة 2011 المعدل اما الامر رقم (57) لسنة 2004 الخاص مكاتب المفتشين العموميين فإن صلاحيةرئيس مجلس الوزراء هو تعيين المفتشين العموميين وتجديد المدة لهم استنادا للمادة (5/2) منه ولا يوجد ما يشير إلى تخويل هذه الصلاحيات إلى أية جهة اخرى غير رئيس مجلس الوزراء . الايعد هذا تعديا على القوانين النافذة ومن ثم فإن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء نصت عليها المادة (78) من الدستور كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والتي يقرها مجلس الوزراء استنادا إلى المادة (80/ اولا) من الدستور والقائد العام للقوات المسلحة وإدارة مجلس الوزراء وترأس اجتماعاته وإقالة الوزراء بعد موافقة مجلس النواب. فأين تخويل صلاحياته الى هذا المجلس (علما ان تخويل الصلاحيات ليكون صحيحا لابد ان يكون بموجب قانون حتى يكون صحيحا) كما أن النظام الداخلي لمجلس الوزراء لا يوجد أية صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء تعطيه الحق في منح صلاحياته الى هذا المجلس المولود حديثا بموجب الامر الديواني رقم (70) .

اعداد آلية

خامسا- نصت الفقرة (سادسا) من الأمر الديواني على أن (تتولى هيئة النزاهة إعداد الآلية اللازمة لكيفية إدارة اجتماعات المجلس والموضوعات التي تطرح وتنفيذ التوصيات والمقرارات) وبالعودة إلى قانون هيئة النزاهة لم نجد هناك أية مهام وصلاحيات تخص هذا الموضوع ضمن القانون وهذا خارج اختصاص هيئة النزاهة وقانونها. ومن كل ما تقدم فإن وجود المجلس الأعلى لمكافحة الفساد جاء مخالف لأحكام الدستور والقوانين النافذة في مكافحة الفساد أن هذا المجلس جعل نفسه سلطة عليا فوق هيئة النزاهة صاحبة الاختصاص بموضوع مكافحة الفساد كما أن الأمر الديواني لم يأت بشيء جديد وإنما هو حلقة زائدة لا داعي لوجودها ناهيك عن أن صدور الامر الديواني (القرار الاداري) جاء ليعدل قوانين نافذة وتعدى على اختصاصاتها.

□ مستشار قانوني

> ثانيا - نص الامر الديواني في الفقرة (4) منه على أن(ممثل عن مكاتب المفتشين العموميين مفتش وزارة الداخلية يكون منسقا) والسؤال للسيد رئيس مجلس الوزراء ماهي المعايير التي تم بموجبها اختيار مفتش وزارة الداخلية منسقا؟ علما ان مفتش وزارة الداخلية عين حديثا قبل شهر او اكثر ولماذا لم يتم اختيار مفتش عام من هو أكثر خبرة منه؟ وهل تم اختياره بناء على قانون اوترشيح من قبل مكاتب المفتشين العموميين ام للرأي الشخصي لرئيس مجلس الوزراء؟

حتى الأنترنت يا لصوص؟

سامي الزبيدي
بولندا

منذ ان وطئت أقدام الغزاة ارض وطننا الحبيب ومنذ ان أصبحت الفوضى التي أسموها الخلاقة سيدة المشهد السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في البلد وبالتأكيد فإنها لم تكن خلاقة بل كانت مدمرة لكل شيئ في عراقنا الجريح وبلدنا يشهد عمليات تهريب كبرى وعمليات التهريب هذه على نوعين النوع الأول ما يهرب من العراق الى الخارج وهو كل شيئ ثمين وفي المقدمة منه تهريب آثار العراق ومخطوطاته القيمة وتاريخه العريق وتشرف على هذه العمليات مافيات ترتبط بسياسيين كبار وأحزاب متنفذة كما يتم تهريب أموال العراق من العملة الصعبة من قبل السياسيين وأحزابهم وميليشياتهم وتذهب أما لحساباتهم وحسابات عوائلهم في بنوك العالم المختلفة عن طريق بنوك أهلية ومكاتب صيرفة تعود لسياسيين ومعممين أو من خلال عمليات تزوير واسعة لمستندات استيراد بضائع تكون على الورق فقط أو من خلال عمليات غسيل أموال أو عمليات تهريب الدولار الى دول الجوار التي تتعرض للعقوبات وتعاني من نقص العملة الصعبة واخطر عمليات التهريب من العراق هي عمليات تهريب البشر والاتجار بأعضائهم وتنفذها مافيات وعصابات محترفة والنوع الثاني من التهريب هو ما يهرب الى العراق من دول الجوار وهو كل شئ غث وسيئ وفاسد ويسبب الأمراض بل ويقتل أبناء شعبنا وفي المقدمة من هذه المواد التي تهرب للعراق المخدرات التي أصبح العراق سوقاً لها وليس ممراً للدول الأخرى كما كانوا يقولون وآفة المخدرات انتشر تعاطيها بشكل مخيف بين شباب البلد وخصوصاً طلاب الجامعات والمدارس والعاطلين عن العمل حتى وصلت نسبة تعاطيها في بعض المحافظات 25 بالمئة ودون أية إجراءات فاعلة من قبل الحكومات للحد من عمليات تهريبها للعراق أو تعاطيها ,وهناك مواد لا تقل خطورة عن المخدرات وهي قاتلة أيضاً إنها المواد الغذائية الفاسدة ومنتهية الصلاحية وخصوصا اللحوم والدجاج والبيض والألبان وغيرها من المواد الغذائية التي تحتوي على سموم قاتلة ,والنوع الخطر الآخر الذي يهرب الى العراق هي الأدوية الفاسدة وغير الجيدة ومن مناشئ غير معروفة والمنتهية الصلاحية التي تتسبب في قتل العراقيين كل يوم .

عمليات تهريب

وهناك عمليات تهريب أخرى مثل تهريب العجلات دون سنة الصنع المسموح بها من الدولة وتكثر في موانئ العراق بالإضافة الى عمليات تهريب لمعامل الدولة و أجزاء من مكائن مصانعها ,ولا ننسى عمليات تهريب النفط المستمرة منذ الأيام الأولى للاحتلال الى يومنا هذا وتقوم بها مافيات وعصابات تابعة لأحزاب متنفذة ويهرب النفط أما بصهاريج كبيرة أو بعجلات حوضية أصغر عبر مناطق حدودية مع دول الجوار في شمال الوطن وجنوبه كما ازدادت هذه الأيام عمليات تهريب النفط من الموصل من حقول الكيارة و من محافظة صلاح الدين وكركوك ,أو يتم تهريب النفط عبر سفن صغيرة من خلال شط العرب تفرغ حمولاتها في سفن اكبر تنتظرها في أماكن معلومة في الخليج العربي .

سنين عجاف

وليس غريباً ان نسمع بعمليات التهريب هذه كل يوم وسمعنا بها كثيراً طوال السنين العجاف الماضية ويعرفها العراقيون جيدا وتعرفها كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم والتي لم تستطع ليس إيقافها بل حتى الحد منها لان من ينفذ عمليات التهريب الكبرى هذه من العراق الى الخارج ولا سيما الآثار والنفط والعملة الصعبة(الدولار) هي مافيات تابعة لأحزاب وكتل متنفذة ولسياسيين كبار ومعممين يتسترون بعمامة الدين والمذهب وعمليات التهريب هذه هي نموذج من الفساد المستشري في البلد والتي وقفت كل الحكومات السابقة والحالية عاجزة أمامه ,لكن الغريب في عمليات التهريب الجديدة التي سمع بها العراقيون مؤخراً هي ان يتم تهريب سعات من الانترنيت فهذا ما لم نسمعه من قبل ,فقد أعلنت وزارة الاتصالات عن إحباطها لعملية تهريب سعات من الانترنيت لتمرير(72) شعيرة عبر الكيبل الضوئي في محافظة ديالى وقرب منفذ المنذرية الحدودي مع إيران وعملية تهريب مثل هذه تكلف الدولة خسائر مالية باهضة تقدر بـ (11) مليون دولار شهرياً كما ذكرت ذلك وزارة الاتصالات وهذه العملية الأولى أو الثانية تم كشفها فكم عملية قبلها لم يتم كشفها؟ كما ذكرت الوزارة ان عمليات تهريب مماثلة جرت في كركوك وديالى سابقاً الملفت للنظر ان الوزارة لم تحدد من الذي قام بعملية التهريب هل هي الشركة المنفذة أم عصابات وميليشيات تابعة لأحزاب أم لصوص محترفون؟ كما لم تحدد الى أين يتم تهريب هذه السعات من الانترنيت ثم من هي الجهة المسؤولة عن حماية الكيبل الضوئي ليس في ديالى حسب بل في جميع محافظات ومناطق العراق فهي مهمة أمنية كبيرة ووطنية وتحتاج الى متخصصين والى متابعة وتدقيق مستمرين ؟ فحتى الانترنيت لم يسلم منكم أيها اللصوص والسراق والفاسدون.

> ليس غريباً ان نسمع بعمليات التهريب هذه كل يوم وسمعنا بها كثيراً طوال السنين العجاف الماضية ويعرفها العراقيون جيدا وتعرفها كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم والتي لم تستطع ليس إيقافها بل حتى الحد منها لان من ينفذ عمليات التهريب الكبرى هذه من العراق الى الخارج ولا سيما الآثار والنفط والعملة الصعبة(الدولار) هي مافيات تابعة لأحزاب وكتل متنفذة ولسياسيين كبار ومعممين يتسترون بعمامة الدين والمذهب وعمليات التهريب هذه هي نموذج من الفساد المستشري في البلد والتي وقفت كل الحكومات السابقة والحالية عاجزة أمامه ,لكن الغريب في عمليات التهريب الجديدة التي سمع بها العراقيون مؤخراً هي ان يتم تهريب سعات من الانترنيت فهذا ما لم نسمعه من قبل

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد .. دواعي التأسيس

طالب قاسم الشمري
بغداد

تسيح وتتبخر ثروات العراقيين الوطنية بلا انقطاع يبتلعها الفساد والفاسدون الذين يتلاعبون بمقدرات الناس ويتحكمون بمصائرهم بالشكل الذي جعلهم في اتعس احوالهم وفي كافة مجالات حياتهم ، واحد اهم اسباب تضخم افة الفساد ضعف وتفكك الدولة ، واعتقد ان مكافحة الفساد بحاجه الى احكام بنائها الذي يرتبط جدليا بالحفاظ على اصول اللعبة السياسية وقوة ورصانة قواعدها ومنطلقاتها الوطنية بعد ان فقدت الكثير من اصولها وقواعدها وضبط ايقاعها بسبب صراعات القادة والسياسيين على كراسي السلطة بحثا عن مصالحهم الشخصية والحزبية بعد ان فضلوها على المصالح الوطنية والشعبية العليا ومن هنا كبرت وترعرعت افة الفساد وبذلك وضعت الناس والدولة امام العديد من التحديات الصعبة وتعطيل الحكومة وجعلها غير قادرة على اتخاذ العديد من القرارات المصرية التي تزداد تعقيدا بمرور الوقت بسبب التدخلات الخارجية التي ساعد عليها الفساد واصبحت هذه التدخلات لها التأثير المباشر وغير المباشر في رسم مسارات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منسحبة بالضرورة على الواقع الامني في العراق والمشكلة ان القيادة العراقية المتعددة الرؤوس اصبحت كالنعامة تضع راسها في الرمال دون ان تحسب حساب المخاطر والكوارث التي تحيط بها بسبب الفساد والفاسدين الذين سيطر العديد منهم على سلطات الدولة والكثير من اجهزتها والسيطرة على اجهزة الحكم يعني دمار الدولة والبلد على العكس مما تؤديه اجهزة الحكم الديمقراطية الرصينة من دور كبيرا في إحكام صمام الامان لحماية الدولة والمجتمع والتي يكون بمقدورها تفكيك ظواهر الفساد والسيطرة على شبكات المفسدين وانهائها وهكذا اجهزة حكم دمقراطية جيدة تلقى حتما دعم المواطنين وتعاونهم الجاد والمفسدين والدفاع عنهم ، ومن هنا اصيبت الدولة بالعجز العام ومرضت وضعفت قدراتها على خلق البيئة الديمقراطية النظيفة لا فساح المجال امام المزيد من المشاركات الشعبية في صنع قراراتها وتبنيها خاصة الاقتصادية والسياسية والأمنية لان تعزيز علاقة الدولة وسلطاتها بالمجتمع ومنظماته يكون له دور مهم وفاعل في السيطرة على الفساد ومكافحته واقتلاعه من جذوره دون ان ننسى دور البرلمان كسلطه تشرعيه وهو الاهم و الاكثر والصادق في تحقيق مشاريعها وتبني قراراتها وتنفيذها وتطبيقها بنجاح خاصة القرارات المعنية بمكافحة الفساد للحد منها وتحجيمها واضعافها وصولا للقضاء عليها ، و مع كل الاسف ما نشهده ونلمسه على ارض واقعنا الوطني هو ضعف دولتنا وسلطاتها بعد ان ألقى الفساد بظلاله على جميع مفاصلها وهيئاتها ومؤسساتها وسلطاتها عموما وبدون استثناء بعد ان زاد وتجذر بسبب المحاصصات المشبوهة بكل انواعها وفي مقدمتها المحاصصة الطائفية التي ما زالت تأكل بجرف الدولة الحيوي وانعكست كل هذه الظروف والعوامل على ادائها اي اداء الدولة وعلى انسيابية العملية السياسية والاجواء والمناخات الشعبية ، وهذه الظروف والعوامل السلبية والشاذة هي التي شكلت وصنعت مظلات الفساد من الرؤوس الكبيرة الحاكمة في البلاد لحماية الفاسدين في تطبيق المحاسبة و هي الصورة الحقيقية التي تعبر عن جودة الحكم وقوته في تنفيذ و تطبيق الانظمة والقوانين واحترامها وعدم السماح بخرقها او التجاوز عليها لان الحكم الديمقراطي الشفاف الجيد بمقدوره منع السلطة التنفيذية التسلط او التحكم بالسلطتين التشريعية والقضائية بالإضافة الى السيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية على السلطات المحلية وممارسة الاقصاء ضد المواطنين ومنظماتهم المجتمعية ومنعهم من ممارسة حقوقهم في صنع القرارات التي تخص حاضرهم ومستقبلهم وحياتهم العامة والخاصة وهذه السلبيات تقع وتظهر وتحدث عندما تغيب الشفافية وتضعف الاسس الديمقراطية لان ضعف الديمقراطية وغياب الشفافية يعني غياب المعلومات الحقيقية عن الشعب وتحكم السلطة التنفيذية بالمعلومات والتصرف بها كما تشاء وتراه مناسبا لسياستها وعلى هواها لإحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة والمجتمع في ان واحد ، وهذا هو مبعث القلق الحاد والعامل المساعد لانتشار الفساد في الدولة والمجتمع وممارسات كهذه من قبل السلطة التنفيذية سوف تؤدي بالضرورة الحتمية الى تعطيل دور السلطة التشريعية في ادائها لدورها في المحاسبة والمراقبة وتشريع القوانين يعني تعطيل مهماتها ومسؤولياتها وتصبح مهمشة ويطالها الفساد هي الاخرى وتصبح عاجزة حتى عن التواصل مع ناخبيها لمعرفة مطالبهم وما يدور على الساحة الوطنية، و بسبب هذه الممارسات و الاوضاع تزداد العوامل التي تساعد على انتشار الفساد والمفسدين وعندها لا يمكن مواجهتها الا من خلال استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كل عن الاخرى وعدم التداخل فيما بينها بشكل عملي وبدقه متناهية ، ولمنع وقوع هذه الخروقات والتجاوزات يتطلب نزاهة السلطة التنفيذية وشفافيتها ونحسين ادائها وظهور قدراتها وامكانياتها الجيدة وحماية نفسها واستقلاليتها و تحقيق هذا النهج يكون عاملا ايجابيا يساعد السلطة القضائية ويعزز دورها على فرض هيبة الدولة واحترام الانظمة والقوانين وبالتالي احكام السيطرة على الفساد والمفسدين و يكون بمقدورها تطبيق الانظمة والقوانين بحقهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم بالقانون وهذا يتحقق حتما عندما تدعم السلطة التنفذية بنزاهة وصدق ورغبة حقيقية السلطة القضائية.

والالتزام والتعهد بعدم التدخل من قبل السلطة التنفيذية في شؤون واختصاصات وقرارات السلطة القضائية والابتعاد عن مضايقتها و محاولات ابتلاعها وايقاعها تحت سيطرتها وتجعلها تفقد هيبتها وقدراتها على ادائها لمهامها القانونية والقضائية ويصبح عندها القضاء عرضة للنهب وتلقي الرشا وينتشر فيه الفساد حتما وتهتز ثقة المواطن به وبهيبته وتفتح ابواب اللاشرعية وتنتعش مناخات الفساد وتظهر رؤوس المفسدين التي تهدد المجتمع برمته ويحل فيه الدمار والخراب والتخلف وتضعف عندها الدولة بلا حدود ولا يمكن بعدها السيطرة على الفساد والمفسدين وهذه المخاطر وسعة انتشارها تتحقق بسبب ضعف سلطات الدولة برمتها خاصة عندما تسيطر السلطة التنفيذية على سريان عمل الدولة وفعالية سلطاتها ومهامها عندها يستشري الفساد ويظهر المفسدون بقوه وفي العلن .

اسباب وعوامل

و هنا لابد ان نتذكر و لا ننسى بعض الاسباب والعوامل التي لا تقل خطورة عما تقدم والتي تساعد بقوة على ظهور الفساد والانحرافات في اداء مؤسسات الدولة الا وهي تدخلات الاحزاب والكتل السياسية ونهجها غير الطبيعي وغير الدستوري اكثر الاحيان للحصول على الامتيازات والمنافع والمغانم بدلا من التنافس الشريف والشفاف في التمسك بالأنظمة والقوانين و المناهج والبرامج السياسية والاجتماعية ومشاريعها الاقتصادية والعمل بما يكفله لها الدستور والاعراف والقيم الديمقراطية السليمة ، لكن ما نلمسه هو عكس ذلك شعارات تظهر في الانتخابات ترفعها الكتل والاحزاب والمرشحون لكنها سرعان ما تختفي وتسيح وتتبخر بعد الانتخابات هي وما يرفع من شعارات نبذ المحاصصة الطائفية والمذهبية والعنصرية والتي سرعان ما تطفح الى السطح و تظهر بجلاء بعد الانتخابات وتعتمد المحاصصة بدل الدستور في تقاسم السلطة وامتيازاتها ومنافعها وفي جميع سلطات الدولة ويشمل ذلك حتى السلطة القضائية التي نتحدث ويتحدث الجميع قادة سياسيون وغيرهم من اصحاب القرار على ضرورة استقلاليتها واعتماد الكفاءة والنزاهة والخبرة في تعيين المعنيين فيها من القضاة وكل هذه المحاصصات والتملص من المواثيق والعهود والشعارات المرفوعة قبل واثناء الانتخابات تذوب ولا يبقى منها غير المحاصصة في تقاسم السلطة والمنافع والمواقع والصراعات التي تحقق الفساد وتكون مظلات حامية للمفسدين ومن هنا نهيب برئيس مجلس الوزراء بضرورة اعادة الحسابات باحترام الكفاءات والخبرات الوطنية الاقتصادية والسياسية وتقديم كل التسهيلات لها ولاسيما الكفاءات المهاجرة والعمل على اعادتها للوطن وما يمارسه رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي من زيارات ميدانية للتعرف على الواقع الحقيقي لحياة المواطنين وازالة الاسوار والحواجز الكونكرتية و انشاء المجلس الاعلى لمكافحة الفساد وادخاله حيز التنفيذ وغيرها من الاجراءات التي ستكون عامل دفع مساعد لعودة الكفاءات خاصة اذا مارس اعضاء المجلس الاعلى لمكافحة الفساد دورهم الحقيقي بشجاعة ومهنية وشفافية يشكل بصيص امل يشجع العراقيين على الالتفاف حول حكومتهم يقدمون لها الدعم بسخاء وقوة يشكلون وسورا لها.